الأنباء
الخميس 26 مارس 2015

«المركزي» يصدر عدداً خاصاً من «الإحصائية النقدية الشهرية»

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل إصدار البنك لعدد خاص من «الاحصائية النقدية الشهرية» ويتضمن سلاسل زمنية للمتغيرات النقدية والمصرفية الرئيسية للاقتصاد الكويتي يمتد بعضها أكثر من 40 عاما.

وقال الهاشل لـ «كونا» إن هذا الاصدار سيشكل مرجعا للباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي لاسيما الشأن المصرفي والمالي على وجه الخصوص.

وأضاف أن هذا الاصدار الخاص يأتي ضمن المساعي الحثيثة لبنك الكويت المركزي الى تطوير قواعد بياناته الاحصائية المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي المحلي ومؤشرات للمجاميع النقدية عموما كما يأتي ضمن جهود البنك في تعزيز الافصاح والشفافية من خلال توسيع دائرة البيانات والمعلومات التي ينشرها وسهولة الوصول اليها من قبل المهتمين.

وأوضح أن الاصدار يأتي استكمالا لما تم إصداره سابقا للعدد الخاص من (النشرة الاحصائية الفصلية) والذي احتوى على 65 جدولا احصائيا لسلاسل زمنية ممتدة ومتنوعة عن الاقتصاد الكويتي (نحو 1035 سلسلة زمنية) روعي فيها الأخذ بأحدث المفاهيم والمصطلحات النقدية والمصرفية والمالية المتعارف عليها عالميا.

وذكر أنه روعي في ذلك الإصدار أيضا الاهتمام بجودة البيانات والإحصاءات والمحافظة على مجال التوسع الذي تم في نطاقها إضافة إلى نشر البيانات النهائية للسلاسل الزمنية التي تضمنها.

وبين أن العدد الحالي الخاص من «الإحصائية النقدية الشهرية» يتضمن 42 جدولا لسلاسل زمنية متنوعة عن المؤشرات والمجاميع النقدية والمصرفية بالكويت منها ما يتعلق بالإجماليات النقدية وميزانية بنك الكويت المركزي وأدوات الدين العام والميزانية المجمعة للبنوك المحلية والميزانية المجمعة لشركات الاستثمار والتمويل بنوعيها التقليدي والإسلامي.

ولفت إلى أن الجداول التي تضمنها الإصدار تشتمل على البيانات المالية لشركات الصرافة المحلية وإيراداتها ومصروفاتها وقيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية وأعدادها ومعاملاتها «بما فيها قيم معاملات كل من أجهزة السحب الآلي وأجهزة نقاط البيع» إضافة إلى العديد من المؤشرات النقدية الأخرى كأسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية وأسعار صرف الدينار وعملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمام الدولار الأميركي والعملات الرئيسية الأخرى.

وأعرب عن الأمل في أن يعود هذا العدد الخاص من «الاحصائية النقدية الشهرية» بالفائدة على المهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي وان يكون تجسيدا صادقا لمدى حرص البنك المركزي على تطوير قواعد بياناته واحصاءاته بما يخدم القطاع المصرفي والمالي في البلاد.

«كونا» تصدر تقريرها الاقتصادي للنصف الثاني من 2014

أصدرت إدارة شؤون النشرة الاقتصادية في وكالة الأنباء الكويتية (كونا) تقريرها الاقتصادي للنصف الثاني من عام 2014 ضمن سلسلة اصداراتها المتخصصة لمواكبة المستجدات على الساحة الاقتصادية.

وقالت نائبة رئيس التحرير للشؤون الاقتصادية في «كونا» عواطف الحساوي في تصريح صحافي إن الإصدار يندرج ضمن خطة الإدارة الرامية إلى إعداد تقارير متخصصة ضمن خطة الدولة التنموية ولاطلاع المهتمين والمتخصصين على التطورات داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة.

وأضافت الحساوي أن التقرير يتضمن ثلاثة فصول أولها يتعلق بأوضاع سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) ومجريات حركة التداولات وأبرز المحطات التي مر بها السوق ومدى تأثرها بالمتغيرات المحلية والخارجية على القطاعات المدرجة.

وأوضحت أن مجريات حركة التداولات في السوق شهدت خلال النصف الثاني من عام 2014 عدة متغيرات على مستوى الأداء العام عكس المتوقع منها حيث خالف السوق الكويتي الانخفاض الحاصل في معظم أسواق المال في المنطقة.

وعن العوامل التي أدت إلى ارتفاع مؤشرات السوق وانتعاشه نسبيا لفتت الحساوي إلى أنباء عن اهتمام مجاميع استثمارية أجنبية بالاستحواذ على حصص في شركات محلية وامتداد تأثير تلك الأنباء على شركات وقطاعات مختلفة ووجود فرص استثمارية بالإضافة إلى موجة التفاؤل التي كانت حاضرة لدى بعض المستثمرين.

وأشارت إلى أن موجة التفاؤل أدت إلى زيادة ملحوظة في السيولة مصحوبة بنشاط في العمليات المضاربية لتحقيق أرباح سريعة قبل إعلانات الربع الثالث لاسيما تلك العمليات التي استهدفت بعض الأسهم العائدة إلى التداول بعد إتمام الاستحواذات.

وعن محتوى الفصل الثاني من التقرير قالت إنه يستعرض القوانين الضريبية المعمول بها ومسيرة وزارة المالية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي بالإضافة إلى استعراض الإحصائيات عن الإيرادات الضريبة والثقافة الضريبية في المجتمع الكويتي.

وأكدت أن هذا القطاع يشرف على تطبيق القوانين الضريبية وتحصيل النسب المقررة لمصلحة الخزانة العامة للدولة وله دور في عقد الاتفاقيات الدولية المعنية بتشجيع وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي.

وأوضحت أن قطاع الشؤون المالية والضريبية في وزارة المالية يعمل على نشر الثقافة الضريبية والوعي الضريبي في المجتمع بصورة أساسية ضمن إطار الأنشطة والفعاليات الخارجية انطلاقا من أهمية دور الضرائب في خدمة المجتمع.

وشددت الحساوي على ضرورة إيصال مفهوم «الضريبة .. مصدر دائم للتنمية» لجميع أفراد المجتمع عبر المشاركات الدورية المستمرة في المعارض وهو ما يقوم به هذا القطاع من خلال تركيزه على إطلاع الزوار على القوانين الضريبية المطبقة في البلاد.

وبخصوص الفصل الثالث من التقرير أفادت بأنه يبحث في مسيرة القطاع الصناعي وأهم الصناعات التي تحتضنها المناطق الصناعية داخل الكويت علاوة على أهم الأهداف المستقبلية المدرجة في الخطة الإنمائية للدولة.

لقطة جماعية تضم ضرار الغانم وآدم كولاخ والوفد الأوروبي المشارك في المعرض (محمد هاشم)

«الغرفة» تحتضن معرض «الاتحاد الأوروبي» لأول مرة بالشرق الأوسط

150 مليار يورو تبادل تجاري خليجي مع أوروبا سنوياً

عبدالرحمن فوزي

قال عضو غرفة التجارة والصناعة ضرار الغانم ان معرض «الاتحاد الأوروبي - الكويتي المشترك» يتم ترتيبه لأول في الشرق الأوسط بالكويت بين غرفة التجارة والصناعة ومندوبية الاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن تنظيم هذا الحدث يدل على أهمية الوجود الأوروبي وتطوير علاقة الاتحاد الأوروبي مع الكويت بشكل خاص والمنطقة ككل.

ويضيف الغانم: «نحن في غرفة التجارة والصناعة رحبنا في الفكرة وقمنا بتبنيها مع الاتحاد الاوروبي»، معربا عن أمله ان تكون تلك بداية لزيادة العلاقات التجارية والسياحية بالأخص في اوروبا.

وأفاد الغانم: «ان حجم الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والكويت كبير وقديم ولا نستطيع ان نضع رقم معين له، ولا شك انه بالمليارات، وبالنسبة للمستثمر الكويتي فإنها كانت مربحة وآمنة على مدى السنوات الماضية، وتلك تعتبر من أهداف هذا المعرض سعيا لتطوير هذه العلاقة وتكثيف الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية بين البلدين».

وقال ان المعرض يعتبر استطلاعيا للمستثمر الكويتي بالأخص على الاتحاد الأوروبي، وأنشطة الاتحاد وما وصل اليه من قوانين استثمارية وقوانين تشجع الاستثمار، لافتا الى ان السفراء المشاركين في المعرض أكدوا على تركيزهم بتشجيع الاستثمار الكويتي في اوروبا.

من جانبه، شدد سفير الاتحاد الأوروبي لدى الكويت آدم كولاخ على اهمية تنظيم هذه المناسبة في إيصال أهداف الاتحاد الأوروبي في الكويت للإطلاع على الإمكانيات الاستثمارية والتجارية والسياحية للكويتيين في أوروبا.

وقال ان الوجود الأوروبي تاريخه يأتي قبل تأسيس الكويت الحديثة، مشيرا الى ان حجم التجارة بين أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 150 مليار يورو سنويا والصادرات الأوروبية 100 مليار يورو والصادرات الخليجية 50 مليار يورو.

وأضاف ان اوروبا تعتبر أهم شريك تجاري لدول التعاون، مشيرا الى ان دول التعاون سادس سوق في التصدير وأول سوق في الاستيراد لأوروبا.

وعن سؤال السفير حول مشاركة فقط 10 دول من أوروبا، قال ان ربما لا توجد هناك امكانيات محلية، مؤكدا انه ليس جميع الـ 28 دولة من الاتحاد الاوروبي لديها تواجد محلي في الكويت او سفارات، مشيرا الى ان الاهتمام موجود من قبل الـ 28 دولة والاستثمارات الكويتية موجودة.

وعن تقييم طبيعة حجم الاستثمار التجاري بين الكويت والاتحاد الأوروبي، ذكر كولاخ ان هناك تطويرا مستقلا عبر السنوات، لافتا الى انه في الازمات الاقتصادية لن يكون التطور بنفس الدرجة ولكن الآن عندما تخرج اوروبا من الأزمة سنرى تطورا أكثر.

وبين ان التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول التعاون موجود في كل المجالات، وفيما يخص المفاوضات التجارية حول منطقة التجارة الحرة يقول كولاخ: «نحن في أوروبا نتمنى ان نرجع الى طاولة المفاوضات في أسرع وقت ممكن».

وبالنسبة للأزمة الاقتصادية للاتحاد مع اليونان، ذكر ان ان الاتحاد في طريقه الى التسوية في تلك الأزمة، مشيرا الى انها بحاجة الى توازن في اوروبا وتوازن بين مصالح جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وأوضح ان حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ودول التعاون زاد في الفترة الأخيرة الى 5٪ سنويا، لافتا الى ان ذلك ليس مهما بل المهم الرقم الكبير.

ضرار الغانم

آدم كولاخ

ضرار الغانم: حجم الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والكويت كبير وقديم

آدم كولاخ: أوروبا أهم شريك تجاري لدول مجلس التعاون

«EY»: تأثير هبوط أسعار النفط يصل إلى «الفنادق»

أشار تقرير إرنست ويونغ (EY) ان القطاع الفندقي في الشرق الأوسط قد يواجه تباطؤا خلال العام 2015 وذلك في ظل عدم الاستقرار الذي تشهده أسعار النفط.

وقال التقرير انه في حال بقيت نسبة الإشغال على حالها أو انخفضت، فإن نسب نمو القطاع خلال العام المقبل قد تتأثر بعاملين أولهما فائض العرض الذي من المتوقع أن يشهده سوق الضيافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال العام 2015، وثانيهما أسعار النفط غير المستقرة. ومن حيث المعاملات التجارية، فقد يشهد القطاع العقاري انخفاضا في عدد الصفقات وذلك على خلفية عدم استقرار السوق. وتتميز الشهور الستة أو التسعة المقبلة بأهمية بالغة في القطاع، إذ يعتمد على استقرار أسعار النفط ومدى تأثير ذلك على عدد المعاملات التجارية والمشاريع التطويرية في قطاع الضيافة في المنطقة.

الأداء الفندقي بـ 2014

تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2014 الأداء في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حيث الإشغال، وحافظت على أعلى المستويات بنسبة 78٪ في دبي وأبوظبي. وشهدت إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة في الإمارتين انخفاضا طفيفا مقارنة بالعام 2013، ويعزى ذلك إلى العدد الكبير للغرف التي دخلت السوق في العام 2014.

وإن نظرنا على نطاق أوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد شهدت القاهرة والمنامة والدوحة والمدن الرئيسة في المملكة العربية السعودية زيادة ملحوظة في إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة خلال العام 2014. وارتفعت نسب الإشغال في القاهرة من 26٪ خلال العام 2013 إلى 35٪ خلال 2014، كما ارتفعت إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة بنسبة 53,1٪ بسبب ارتفاع متوسط أسعار الغرف بنسبة 15٪ مقارنة بالعام 2013.

كما ارتفعت إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة في المنامة بنسبة 21,1٪ خلال العام 2014 مقارنة بالعام السابق. وعلى الرغم من بقاء المتوسط اليومي لأسعار الغرف ثابتا نسبيا بين عامي 2013 و2014، غير أن الزيادة في الإشغال ساعدت على انتعاش إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة في المدينة.

وشهدت المدن الثلاث الرئيسية في المملكة، المدينة والرياض وجدة، زيادة في إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة خلال العام 2014 بنسب 7,3٪ و11,2٪ و6,8٪ على التوالي مقارنة بالعام 2013. وتتوقع المدن السعودية مشاريع فنادق قوية استنادا إلى الأداء القوي الذي شهدته فنادق المملكة.

كما يعتبر 2014 عاما جيدا بالنسبة للدوحة، إذ شهدت المدينة ارتفاعا في الإشغال بنسبة 7٪، مما أدى إلى زيادة في إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة بنسبة 13,4٪. وحافظت الدوحة على نسب إشغال عالية بلغت 70٪، والتي تعد من أعلى نسب الإشغال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

أداء الفنادق في يناير

وشهدت الفنادق في دبي قطع عدد من السياح الروس لإجازاتهم خلال شهر ديسمبر عقب الأخبار عن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده بلادهم. وواصل نمو العرض القوي للفنادق في دبي تخطي نمو الطلب خلال شهر يناير. وشهدت الفنادق في كل أرجاء دبي هبوطا في إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة بنسبة 5,7٪ في يناير 2015 مقارنة بالشهر نفسه من العام 2014. ويعزى الانخفاض في عوائد الغرف إلى حد بعيد إلى هبوط المتوسط اليومي لأسعار الغرف من 338 دولارا أميركيا خلال يناير 2014 إلى 321 دولارا خلال يناير 2015.

وانخفضت إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة في أبوظبي بنسبة 4٪ ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض المتوسط اليومي لأسعار الغرف بنسبة 3,9٪ ومن 223 دولارا في يناير 2014 إلى 214 دولارا في يناير 2015، بينما بقيت مستويات الإشغال ذاتها التي سجلت في العام المنصرم.

الوضع السياسي

وشهد أداء سوق الضيافة في بيروت زيادة في إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة بنسبة 43,5٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة في متوسط الإشغال من 36,0٪ في يناير 2014 إلى 50,0٪ في يناير 2015، ويعزى ذلك إلى الوضع السياسي العام المستقر في لبنان وإجازة العام الجديد.

وفي يناير 2015، ارتفعت مستويات متوسط الإشغال في الرياض بنسبة 3,0٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت، بيد أن المتوسط اليومي لأسعار الغرف شهد انخفاضا بنسبة 4,6٪. وانخفضت مستويات متوسط الإشغال والمتوسط اليومي لأسعار الغرف في جدة والمدينة في يناير 2015 مقارنة بالعام السابق ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة بنسب 3,1٪ و12,0٪.

القاهرة.. أعلى إيرادات للغرفة بالمنطقة

وسجل سوق الضيافة في القاهرة خلال يناير أعلى رقم في إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، قافزا 177,3٪ مقارنة بشهر يناير 2014، في حين بلغ الإشغال 24٪.

وشهد سوق الدوحة للضيافة زيادة في الإشغال من 70,0٪ في يناير 2014 حتى 75,0٪ في يناير 2015. وترافقت زيادة الإشغال مع قفزة في المتوسط اليومي لأسعار الغرف من 244 دولارا في يناير 2014 حتى 273 دولارا في يناير 2015، مما تسبب في زيادة إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة بنسبة 20,4٪ في يناير 2015 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وتعزى زيادة الإشغال إلى بطولة العالم لكرة اليد للرجال التي بدأت في 15 يناير 2015.

تأثير أسعار النفط

وخلص التقرير إلى ان قطاع الضيافة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا يواصل تسجيل أسعار ثابتة في ذروة الموسم السياحي الذي يستمر حتى شهر مارس. ومع زيادة المؤتمرات والفعاليات المقامة في المنطقة، فضلا عن الطقس المعتدل، يمكننا التكهن ببقاء هذا النمو ثابتا ومواصلة النمو خلال الأشهر القادمة، ونتوقع أن تحافظ أسواق الضيافة في كل من المملكة العربية السعودية وقطر على معدلات إشغال عالية وبقاء مستويات إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة مرتفعة، ولكن قد يصعب على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المحافظة على المستوى نفسه من الأداء الإيجابي في حال بقاء أسعار النفط منخفضة أو مواصلة هبوطها إلى ما بعد الأشهر الستة أو التسعة

فنادق الامارات تسجل أعلى معدلات اشغال في المنطقة خلال 2014

سوق الضيافة في بيروت شهد ارتفاعاً في إيرادات الغرفة الواحدة المتاحة بنسبة 43,5٪

القاهرة تسجل أعلى رقم في إيرادات الغرفة الواحدة بالشرق الأوسط بنمو 177,3٪ في يناير